ومكّنها من مخالفة سياسات محددة من سياسات م.ت.ف. دون ان تقوض بذلك شرعية المنظمة، أو ان تضعف الهوية الوطنية المشتركة.

اذا صح هذا التقويم لتغيُّر مصادر الهوية والشرعية في السياسة الفلسطينية، فان ذلك يعني ان الفرصة متاحة للقيادة الفلسطينية لأن تبلور استراتيجية نضالية جديدة. ويعني ذلك، أيضاً، ان في وسع القيادة أن تختار الاستراتيجية حسب تقديرها للظروف العربية، والاسرائيلية، والدولية، دون اي تردد. والسؤال حول ما اذا كان العمل العسكري سوف يتصاعد أو يتراجع، او هل تطرح مبادرات دبلوماسية جديدة أم لا ؟ فان هذا يعتمد على مدى فعالية هذه الامور وملاءمتها للاعتبارات الفلسطينية، وليس على مدى اعجاب، أو اعتراض، هذا التنظيم او ذاك. ان العبرة المتبلورة بالتدريج هي: ان القيادة الفلسطينية تقدر على ان تنطلق باستراتيجية جديدة مؤلفة من مزيج من الوسائل الجديدة، والقديمة؛ وما يجب ان يؤثر في قرارها هو مدى فائدة كل وسيلة.

نحو استراتيجية جديدة للنضال

اذا كانت التطورات الداخلية، والخارجية، تتيح حرية مناورة اكبر للقيادة الفلسطينية ـ ولو على الصعيد المعنوي وليس العسكري ـ فان ذلك يتيح، أيضاً، اعادة ترتيب اولويات الاستراتيجية النضالية وعناصرها، بحرية أكبر ايضاً. ان النضال الفلسطيني يستند الى ثلاثة أعمدة، هي: العمل العسكري، والعمل الدبلوماسي، والعمل السياسي ـ الجماهيري.

على ان ظروف م.ت.ف. الحالية تفرض قيوداً شديدة على قيامها بأي عمل عسكري؛ اذ تفتقر الى قاعدة قتالية وامدادية صلبة متاخمة لحدود فلسطين؛ وبسبب ذلك يعاني موطىء القدم في لبنان من الهجمات والضغوط المستمرة، ولا سيما انه يهدف، اصلاً، الى لعب دور في الموازين اللبنانية، والعربية، في ما يتعلق بالعلاقة الفلسطينية ـ السورية خاصة، بقدر ما يهدف الى توجيه الدوريات وصواريخ كاتيوشيا ضد اسرائيل. وتغيب القاعدة الادارية الحرّة التي تقدر على ان تزوّد الارض المحتلة بالعتاد الحربي، مما يصعّب ظروف العمل السرّي هناك. ويعني ما سبق، اولاً، انه لا يمكن التفكير في اقامة العمل العسكري الفعّال والواسع على الاسس الماضية، أو ضمن التصورات التقليدية؛ بل يجب البحث عن طرق واساليب جديدة او معدّلة. والاهم من ذلك بكثير، هو ان يتم البحث عن أهداف سياسية ونفسية أخرى يمكن انجازها بالموجود، المتواضع، والمحاصر. اي انه يمكن تجاوز بعض الصعوبات الحالية، من خلال اعادة تقويم الظروف المادية والسياسية للارض المحتلة، واعادة تقويم الاساليب المتبعة؛ اذ تؤدي عملية اعادة النظر الى اكتشاف ان هناك تضارباً معيّناً بين طرق العمل وأهدافها الميدانية، وبين احتياجات النشاط السياسي والدبلوماسي الفلسطيني العام. وسوف يظهر، ايضاً، ان الكثير من العمليات يتم تقدير اهميتها تقديراً خاطئاً ـ مبالغاً فيه أم مخفضاً ـ مما يشير الى امكان تقليص بعضها والتركيز على بعضها الآخر. ويعاني الفلسطينيون، احياناً، من عدم الاكتفاء بنتائج مادية متواضعة؛ اذ يعتبر البعض انه يجب تنفيذ وتيرة مرتفعة من العمليات، ويجب الادعاء بتحقيق نتائج كبيرة لها، مما يدنّي اهميتها ووقعها الفعلي، ويجعل المعيار الذي يقيس به الناس كل عمل لاحق غير واقعي. بل ويؤدي رفع الطموح والتوقعات الى مستوى مبالغ فيه الى تقليل تقدير اي عمل جدي من حجم اصغر، ومن ثم الى هبوط معنوي عام حين يعتقد الناس بأن النشاط انخفض وتضاءل.

ويعني غياب القاعدة الآمنة، ثانياً، انه يترتب على القيادة الفلسطينية ان تعزز نشاطها